



2007/10/27

السید /

مندوب الأمم المتحدة

الإتحاد الأفريقي

المحترمين

تعرب فصائل حركة/ جيش تحرير السودان المجتمعة بمدينة جوبا بجنوب السودان ، و التي اتفقت على التوحد و إعادة هيكلة الحركة ، عن فائق تقديرها و عرفانها للمجتمع الدولي ممثلة في هيئة الأمم المتحدة ، الإتحاد الأفريقي ، بعض الدول الإقليمية و الدولية ، منظمات العمل الطوعي و الإنساني و منظمات حقوق الإنسان و منظمات المجتمع المدني المختلفة الإقليمية و الدولية ، عن دورها المتعاظم بشأن الأزمة الإنسانية التي يتحمل مسؤوليتها حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، و عن محاولاتها الدؤوبة إيجاد حل سلمي سياسي عادل ينهي أزمة السودان في دارفور، كما نثمن عاليًا مبادرة الحركة الشعبية لتحرير بدعوتها للحركات المسلحة بدارفور الي مدينة جوبا للتشاور و ترتيب شؤونها الداخلية دونما أدنى محاولة منها للتأثير أو التدخل ، الأمر الذي إنعكس إيجابيا على سير المداولات و إتخاذ القرارات المصيرية التي تهم تلك الحركات و في حرية مطلقة .

و إستنادا على الموعد الذي تم تحديده لجولة تفاوضية بالجماهيرية الليبية بمدينة سرت بتاريخ 27 / 10 / 2007 , بين الحركات المسلحة بدارفور و الحكومة السودانية , و بناء على ما سيرد ذكره لاحقا , نعلن رسميا نحن فصائل حركة/ جيش تحرير السودان المجتمعة بمدينة جوبا بجنوب السودان , و التي إتفقت على التوحد و قطعت خطوات بعيدة جدا في ذلك , مقاطعة هذه المفاوضات المذكورة أعلاه , و هذا للآتي :

- تساهل الأمم المتحدة في تطبيق جميع القرارات الأممية الصادرة بشأن أزمة السودان في دارفور بالرغم من إستمرار انتهاكات و تعنت و رفض حزب المؤتمر الوطني الحاكم لتنك القرارات .

خضوع بعض موظفي الأمم المتحدة إلى الوصول إلى تسويات سياسية مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم في السودان بشأن القرارين الدوليين رقم 1706 الخاص بدخول القوات الدولية لحماية المدنيين في دارفور وتجاوزه بالقرار رقم 1769 والمسمي بقرار القوات الهجين، و القرار رقم 1593 الخاص بمحاكمة المتهمين بإرتکاب جرائم الحرب و إنتهکات حقوق الإنسان في إقليم دارفور، بالرغم من أن تطبيقهما يعتبر محققا لشروط العدالة و الأمان و الإستقرار و مرتكزات أساسية لتحقيق السلام في السودان. الأمر الذي يشكك في جنابتهم.

أدى خضوع بعض منسوبي الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية إلى تهديدات وإيتزار حزب المؤتمر الوطني الحاكم بطردهم من السودان حال فضحهم لممارساته بدارفور، وصمت وتجاوز المجتمع الدولي لعملية طرد الممثل السابق للأمين العام للأمم المتحدة في السودان السيد / يان برونك إلى تغيير حجم المعاناة الحقيقي لشعب الإقليم، وحافظ على الحزب المؤتمر الوطني للإستمرار في سياساته.



- تغاضي المجتمع الدولي عن المحاولات المستمرة لبعض دول الجوار الإقليمي الإستثمار في الأزمة وفرض الأجندة الخاصة بها ، و وضعها للعراقيل أمام توحيد الحركات و الفصائل .
- فشل المجتمع الدولي في وقف الهجمات الجوية للطيران الحكومي ، و منع تدفق شحنات الأسلحة الروسية و الصينية إلى السودان و التي تستخدم في إرتكاب الإبادة الجماعية و إنتهاكات حقوق الإنسان في إقليم دارفور .
- فشل الإتحاد الأفريقي في إدارة ملف الأزمة و القيام بدور الوسيط المحايد لإيجاد حل سلمي عادل ينهي الصراع في السودان ، و يتجلّى فشله في إتفاقية أبوجا التي فاقمت من تدهور الأوضاع الأمنية و الإنسانية في الإقليم .
- مشاركة الإتحاد الأفريقي في تقسيم و تقسيم الحركات المسلحة في دارفور ، و ذلك في إطار محاولات المستمرة لحشد الدعم و التأييد لاتفاقية أبوجا و تعامله مع جميع المنشقين كحركات لها وزنها السياسي و العسكري و الجماهيري .
- تجاهل الإتحاد الأفريقي و فريق الوساطة المشتركة المتكرر و المستمر و المتعمد للحركات المسلحة ، قيادة سياسية و عسكرية كوحدة واحدة في جميع مراحل التشاور و الترتيبات الإجرائية ، و عدم تعاطيه معها كأطراف أصلية في حل أزمة السودان في دارفور .
- قيام الإتحاد الأفريقي بدور غير محايد في تحويل القرارات الأممية الصادرة من المجتمع الدولي إلى تسويات سياسية مع حزب المؤتمر الوطني الحاكم ، و العمل على إضعاف و نزع فاعلية تلك القرارات .
- تبني الإتحاد الأفريقي للحملات الإعلامية المنحازة لموافقات حزب المؤتمر الوطني الحاكم و الدفاع عن سياساته و جرائمها و إنتهاكاته ، و عزله لممثلي الحركات و الفصائل غير الموقعة على إتفاقية أبوجا من اللجنة المشتركة لمراقبة وقف إطلاق النار و منهم من المشاركة في التحقيقات .
- صمت الإتحاد الأفريقي عن جرائم و إنتهاكات حقوق الإنسان في إقليم دارفور و التستر عليها و ممانعته ضرورة تقديم مرتكبيها للمحاكمة الدولية ، و رفضه دخول القوات الدولية لحماية المدنيين و إصرار السيد / ألفا عمر كوناري على ذلك ، بالرغم من عجز الإتحاد الأفريقي عن استخدام التفويض الممنوح له بذلك ، و إجتهاده في الاستعاضة عنها بقوات إفريقية لا تمتلك الخبرة و التأهيل و الإمكانيات الكافية التي تؤهلها القيام بذلك .
- إستمرار هجمات القوات و المليشيات الحكومية بقيادة مليشيا الجنجويد ، و تجدد القصف الجوي و إتباع سياسات حرق القرى و التشريد القسري للمدنيين ، و إثارة و تأجيج و دعم الفتنة الفبلية و محاولة حزب المؤتمر الوطني الحاكم تسوييقها و تقديمها للرأي العام المحلي و الإقليمي و الدولي بأنها حقيقة الثورة التي إنطلقت من دارفور .
- تحدي حزب المؤتمر الوطني الحاكم لاتفاقيات جنيف و القانون الدولي الإنساني و العمل على تصفيية معسكرات النازحين بدارفور بهجماته المستمرة على معسكر ( كلما ) بنيلا ، و معسكر ( أبوشوك ) بشمال دارفور ، وهجومه بتاريخ 24 / 10 / 2007 على معسكر ( كلما ) الجديدة بقرية أم عشر القرية من منطقة أم دخن و قتل ما يزيد عن 35 مواطن و تشريد و تهجير جميع قاطنيه و المقدر عددهم بـ 60 ألف مواطن إلى معسكرات اللاجئين بتشاد ، و كذلك تصفيية معسكرات اللاجئين بشرق جمهورية تشاد ، وكل ذلك عبر الهجمات العسكرية المتكررة و المتلاحقة لمليشيا الجنجويد .



# **Sudan Liberation Movement/Army**

## حركة جيش تحرير السودان

- عدم جدية و رغبة حزب المؤتمر الوطني الحاكم في الوصول الى سلام عادل يحقق  
الأمن و الإستقرار في السودان ، و تتصله عن كافة الإتفاقيات التي يوقعها و عدم  
التزامه مطلقاً بتنفيذ نصوصها وفق حداها .

لا يمتلك حزب المؤتمر الوطني الحاكم حق التفاوض متفراً ، و ذلك لانتفاء دستورية إدارته للدولة السودانية بعد تعليق الحركة الشعبية لمشاركتها ، و عدم فاعلية دستور السودان المجاز وفقاً لاتفاقية نيفاشا و الذي تعتبر فيه الحركة الشعبية لتحرير السودان طرف أصيل في حكم الدولة السودانية .

و ليس آخرًا، نؤكد إستعداد فصائل الحركة المجتمعة بمدينة جوبا على التعاون غير المحدود أو المشروط و إجراء المزيد من المشاورات و الإنفاق على جميع المسائل الإجرائية مع هيئة الأمم المتحدة أو ممثل الأمين العام ، و الإتحاد الأفريقي و فريق الوساطة المشتركة . كما تؤكد على الجلوس إلى مائدة التفاوض مع الحكومة السودانية متى ما تمت معالجة كل المسببات التي ذكرت أعلاه و التي قادت إلى اتخاذ قرار مقاطعة المفاوضات المعلنة .

مع فائق التقدير والإحترام

محمد على كلاي إبراهيم أحمد إبراهيم جار النبي عبدالكريم أحمد عبد الشافع

صديق عبدالكريم مسالیت

صورة إلى:

- الأمين العام للأمم المتحدة
  - رئيس الاتحاد الأفريقي
  - مبعوث الرئيس الأمريكي
  - مبعوث الاتحاد الأوروبي
  - المبعوث الكندي
  - المبعوث الصيني.